

**المسئولية الشرعية والقانونية تجاه جهاز التدقيق
الشرعي والمخالفات الشرعية التي يرصدها في
المؤسسات المالية الإسلامية**

ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المدققين الشرعيين الثالث

2011/5/18م

إعداد

وليد العصيمي

مكتب العيبان والعصيمي للتدقيق

ماذا يترتب على عدم قيام مدقق الحسابات بالإفصاح عن المخالفات التي يكتشفها أثناء عمله؟

ما هي أنواع المخالفات :-

- مخالفات لأحكام القانون والتشريعات في دولة الكويت
- قانون 15 لسنة 1960 الشركات التجارية الكويتية
- القرارات التي تصدر عن وزارة التجارة والصناعة.
- تعليمات بنك الكويت المركزي.
- تعليمات سوق الكويت للأوراق المالية.
- تعليمات هيئة أسواق المال (المتوقعة).
- معايير المحاسبة الدولية.

مخالفات جوهرية

- يجب أن ترتقي هذه المخالفات إلى مصاف المخالفات الجوهرية، كيفية وتعريف الجوهرية (أهميتها إلى حساب الأرباح والخسائر / إلى الميزانية العمومية)

المتطلبات المهنية المتعلقة بمسئولية المراجع عن اكتشاف التصرفات غير القانونية :

- إدراك حدود مسئولية الإدارة عن التصرفات غير القانونية. " فعلى المراجع أن يدرك بأن الإدارة هي من تضع وتنفذ السياسات والإجراءات والآليات الملائمة لمساعدتها في منع وتعقب المخالفات للقوانين والأنظمة. وبالتالي فالمسئولية تقع على عاتق الإدارة."
- إدراك حدود مسئوليته عن التصرفات غير القانونية. "المراجع غير مسئول عن منع المخالفات للقوانين والأنظمة. أو بتخطيط عملية المراجعة واضعا في ذهنه اكتشاف أو منع التصرفات غير القانونية لعدة أسباب. منها:
 - أ. العديد من القوانين والأنظمة تتعلق بالجوانب التشغيلية للمنشأة والتي ليس لها تأثير هام في القوائم المالية.
 - ب. تتأثر فاعلية إجراءات المراجعة بالمحددات الكامنة في النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية واستخدام الاختبارات.
 - ج. الكثير من أدلة الإثبات التي يحصل عليها المراجع مقنعة وليست حاسمة.
 - د. قد تتضمن المخالفة تصرف مصمم لإخفائها مثل عدم تسجيل متعدد للعمليات أو تجاوز الإدارة لنظام الرقابة الداخلية."
- ضرورة فهم المراجع للإطار القانوني والنظامي الملائم للمنشأة والقطاع العائدة له. " على المراجع أن يدرك بأن بعض القوانين والأنظمة قد يكون لها تأثير جوهري في نشاط المنشأة. أي أن عدم الالتزام بها قد يوقف نشاط المنشأة أو يجعل استمرارها موضع تساؤل. ولغرض الحصول على الفهم العام يقوم المراجع بما يلي:
 - أ. الاعتماد على معرفته بأعمال المنشأة والقطاع العائدة له.
 - ب. الاستفسار عن اهتمام الإدارة بسياسات وإجراءات المنشأة المتعلقة بالالتزام بالقوانين والأنظمة.
 - ج. الاستفسار من الإدارة عن القوانين والأنظمة التي قد يتوقع أن يكون لها اثر جوهري في عمليات المنشأة.

د. مناقشة الإدارة للسياسات والإجراءات المطبقة لتحديد وتقويم المطالبات القضائية."

- جمع الأدلة الكافية عن التزام الشركة بالقوانين والأنظمة. "على المراجع أن يقوم بعملية جمع للأدلة الملائمة عن التزام الشركة بالقوانين والأنظمة التي لها اثر هام في القوائم المالية، وفهم هذه القوانين والأنظمة بهدف مراعاتها عند عملية الإفصاح. ومن أهم الإجراءات التي يقوم بها المدقق في سبيل ذلك:

أ. الاستفسار من الإدارة بشأن مدى التزام الشركة بهذه القوانين والأنظمة والتعليمات.

ب. فحص المراسلات الجارية مع السلطات الحكومية صاحبة الحق بالإشراف والرقابة.

ج. طلب خطابات تمثيل من الإدارة بأنها قد أمدته بكافة صور عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة

الواجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية."

- جمع الأدلة الكافية والملائمة على التصرفات غير القانونية. "يقوم المراجع أثناء عملية المراجعة بعدة إجراءات بهدف جمع أدلة يبيّن عليها رأيه حول عدالة القوائم المالية. ومن المحتمل أن تقوده هذه الإجراءات إلى اكتشاف نواحي عدم التزام القوانين والأنظمة النافذة. حيث أنه يوجد عدة ظروف تشير إلى وجود تصرفات غير قانونية. منها:

أ. خضوع الشركة لعملية تفتيش وتقصي من جانب الجهات الحكومية والرسمية.

ب. شراء سلع أو أصول بأسعار بعيدة عن أسعار السوق.

ج. سداد عمولة مبيعات أو أتعاب للوكلاء كبيرة مقارنة مع ما تدفعه الشركة عادة. أو ما تدفعه الشركات المماثلة.

د. سداد مبالغ لمستشارين أو أطراف ذوي علاقة أو موظفين حكوميين مقابل خدمات أو قروض غير محدودة.

ه. سداد مبالغ بدون مستندات مؤيدة لعملية التسديد.

و. وجود معاملات مسجلة دفترًا غير معتمدة من صاحب الصلاحية.

ز. تغيير مفاجئ لمصادر تأمين المواد والسلع.

ح. وجود تقارير صادرة من الجهات الرسمية تدل على عدم التزام الشركة ببعض القوانين.

ومن أهم الإجراءات الواجب على المراجع القيام بها في مثل الظروف الواردة أعلاه:

- الحصول على معلومات عن طبيعة التصرف غير القانوني. وظروف وقوعه. تحديد أثر التصرفات غير القانونية على القوائم المالية. على أن يراعي ما يلي:
 1. الآثار المالية المحتملة للتصرف. مثل فقدان الأصول، التهديد بفقدان الأصول... ,
 2. ضرورة الإفصاح عن هذه الآثار المالية للتصرفات غير القانونية!
 3. هل النتائج المالية المحتملة خطيرة ومهمة، بما يخل بصدق القوائم المالية وعدالتها؟
- توثيق التصرفات غير القانونية ومناقشتها مع الإدارة العليا. استشارة محامي الشركة. أو استشارة المستشار القانوني لمكتب المراجعة."
- الإجراءات الأخرى المتبعة في حالة اكتشاف تصرفات غير قانونية. "بالإضافة لما سبق على المراجع تحديد مدى أثر التصرفات غير القانونية للشركة في مجالات المراجعة الأخرى، وفي تقرير المراجعة الذي سيقدمه في نهاية عمله. وبالتالي على المراجع الإبلاغ عن المخالفة إلى عدة جهات وهي:

- أ. الإدارة) .على المراجع الإسراع بإبلاغ مجلس الإدارة ولجنة المراجعة في المنشأة بالمخالفة التي علم بها، وإذا علم المراجع بأن هذه الجهات على علم بهذه المخالفات وجب عليه الحصول على خطاب رسمي بذلك
- ب. الجهات المستفيدة من تقرير المراجعة. (إذا استنتج المراجع أن التصرفات غير القانونية لها أثر مهم في عدالة القوائم المالية فعلى المراجع إعطاء رأي متحفظ. وفي حال رفض الإدارة أو منعها المراجع من الحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة لغرض تقويم اثر هذه التصرفات على عدالة القوائم المالية. فعلى المراجع إعطاء رأي متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي. وفي حالة عدم مقدرة المراجع من تحديد أسباب حدوث المخالفة ما إذا كانت بسبب الظروف أو من قبل الإدارة فعليه دراسة اثر مثل هذه الحالات في تقريره
- ج. السلطات الحكومية والرسمية. (إن واجب المراجع المحافظة على السرية إلا أن هناك حالات يتم فيها تجاوز السرية بموجب قانون أو تشريع. بعد حصوله على استشارة قانونية أخذاً بعين الاعتبار مسؤليته تجاه المصلحة العامة."

العوامل التي تؤثر في قرار المراجع بالانسحاب من عملية المراجعة:

1. إذا لم تتخذ إدارة المشروع ما هو مطلوب لإزالة المخالفات القانونية.
2. التورط الضمني للإدارات العليا في المنشأة والتي تؤثر في مصداقية الإقرارات المقدمة من الإدارة هل يوجد حدود واضحة للأخطاء التي يكتشفها المدقق ويعتبرها غير جوهرية؟

- يجب أن ترتقي هذه المخالفات إلى مصاف المخالفات الجوهرية، كيفية وتعريف الجوهرية (أهميتها إلى حساب الأرباح والخسائر / إلى الميزانية العمومية)
- هناك مخالفات لها تأثير مالي على البيانات المالية وهناك مخالفة في عدم الإفصاح الكامل عن حدث معين.

مسئولية المدقق عن عدم اكتشاف الأخطاء

- في البداية يجب علينا توضيح الفرق بين أنواع الأخطاء التي ممكن أن يواجهها مدقق الحسابات خلال عملية المراجعة وهي الغش والخطأ حيث أن لكل منهما مسار خاص.
- فالخطأ كما تم تعريفه في معايير المراجعة هو " تحريفات غير مقصودة في القوائم المالية، مثل خطأ في جمع بيانات أو معالجتها، أو في تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو تفسير خاطئ للحقائق، أو خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض أو الإفصاح".
- أما الغش فقد تم تعريفه " هو تصرف متعمد يتم بواسطة فرد أو أكثر من بين أفراد الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة أو الموظفين أو طرف ثالث ينطوي على خداع للحصول على ميزة غير عادلة أو غير قانونية "
- وعلى ما سبق فإن ما يهم أي بيانات غير صحيحة في القوائم المالية تنشأ بسبب إما غش أو خطأ. والعامل الرئيسي في التمييز بين الغش والخطأ هو هل التصرف تم عن عمد أو غير عمد؟ وذلك ما تؤكد إحدى فقرات تقرير المحاسب حول مسئولية الإدارة عن إعداد أدوات رقابة داخلية للتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

أما مسؤولية المراجع فهي كالتالي :

يجب على المراجع القيام بعمله وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها حتى يصل إلى تأكيد معقول بشأن خلو القوائم المالية في مجملها من أي بيانات غير صحيحة مهمة سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ. ولكن نظرا للحدود المفروضة على عملية المراجعة ، فإن هناك خطرا لا يمكن تجنبه وهو عدم الاكتشاف . و خطر عدم الاكتشاف بسبب الغش هو أكبر من الخطأ وذلك بسبب التواطؤ والتستر من قبل المدبرين. وتزداد الصعوبة عند ارتفاع المستوى الوظيفي المرتبط بالغش، فإكتشاف غش الإدارة أصعب من غش الموظفين.

- وعليه مسؤولية المدقق (مراقب الحسابات) ليس إكتشاف الغش والخطأ ولكن الهدف هو القيام بأداء عمله المهني الذي يمكن من إبداء الرأي الفني بالبيانات المالية التي يقوم بها وحتى يقوم بذلك يجب أن تكون هناك :

- × نزعة الشك المهنية: وهي القناعة باحتمالية وجود بيانات غير صحيحة مهمة بغض النظر عن خبرة المراجع السابقة عن المنشأة.
- × الاستقلالية والتأكد من عدم وجود أي تأثير سواء من داخل أو خارج المنشأة على عملية المراجعة.
- × لديه وفريق العمل الخبرة الكفاية والدراية في نشاط الشركة.
- × توفر المؤهلات العلمية والخبرة العملية في مجال أعمال التدقيق.
- × المناقشة الدائمة وتبادل المعرفة حول أي عوامل أو قرائن يتم إكتشافها وتقييمها وبناء استراتيجيات مناسبة لها.
- × تقويم الخطر والأنشطة ذات العلاقة.
- × التقييم المستمر لقدرة المراجع على إكمال المهمة.
- × التواصل وإبلاغ الإدارة والمسؤولين عن الحوكمه عن إكتشاف أي بيانات غير صحيحة.
- × التوثيق لكافة الإجراءات والملاحظات التي تم إكتشافها.

- تقصير المدقق في إدارة عمله يحمله المسؤولية الواردة في المرسوم بقانون رقم 5 لسنة 1981 في شأن مزاوله مراقبة الحسابات في حالة إثبات ذلك.

- أما في حالة احتيال المؤسسة (إخفاء المعلومات والمستندات عن المدقق) هذه المسؤولية تقع على عاتق المؤسسة ويتحمل مسؤوليتها ما لم يثبت بالبرهان تقصير المدقق في توجيه الأسئلة والاستفسارات والاختيارات بشكل مهني وإلا أصبح مسئول عن ذلك.

الجزاءات التي يمكن إيقاعها على المدقق

المرسوم / والقانون رقم 5 لسنة 1981 في شأن مزاولة مراقبة الحسابات يحدد الجزاءات التي تقع على المدقق وهي كالتالي ولكن بعد قيام لجنة التأديب بواجبها والتحقق من تلك الأخطاء وإثبات تقصير المدقق في عمله.

- المادة (21) من القانون.

- المادة (23) التأديب.

§ الإنذار.

§ الوقف عن مزاولة المهنة مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات.

§ شطب الاسم من سجل مراقبة الحسابات.